

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض،

باعتماد شعبة مراكز الاتصالات وتجارة أجهزة المحمول بمحافظة الإسكندرية
واعتماد نظامها الأساسي

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢
بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الغرف التجارية ;
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ;
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ;
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن لائحة النظام الأساسي للشعب
النوعية بالغرف التجارية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية بمحافظة الإسكندرية بجلسته المنعقدة
في ٢٠٠٦/٨/٧ :

وعلى مذكرة الإدارة المركزية لبحوث وتنمية التجارة الداخلية المؤرخة في ٢٠٠٦/١١/١٢ :

قرر :

- تنشئ بالغرفة للتخطيرية بمحافظة الإسكندرية شعبة مراكز الاتصالات
وتجارة أجهزة المحمول بمدينة الإسكندرية تحت إشراف الغرفة وفي حدود اختصاصها .
- يعمل بلائحة النظام الأساسي للشعبة المشار إليها بالمادة السابقة .
- ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

٢٠٠٦/١١/١٢ تحريراً في

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن